

قوانين ربط موازنة الدولة للعام ٢٠٠٩

قانون رقم (٥١) لسنة ٢٠٠٨م بربط

الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩م

باسم الشعب:

رئيس الجمهورية:

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي وتعديلاته.

وعلى القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن السلطة المحلية.

وبعد موافقة مجلس النواب.

(أصدرنا القانون الآتي نصه)

مادة (١): تقدر جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ وقدره (٣١٢٠٠٠٠٠٠٠٠ر٦٨١٣٧٠ر١) ريال فقط/ واحد تريليون وخمسمائة وسبعة وثلاثون مليار ومائة وثمانية وستون مليون وثلاثمائة واثنان عشر ألف ريال لا غير، وذلك كما يلي:

الإجمالي العام: ٣١٢٠٠٠٠٠٠٠٠ر٦٨١٣٧٠ر١

الباب الأول: الإيرادات الضريبية ٣٩٥٠٠٠٠ر٦٤٠ر١

الباب الثاني: المنح ٧٩٠٠٠٠ر٧٢٣ر١

الباب الثالث: إيراد دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات المتنوعة

٩٧١٠٠٠ر٢٠ر٨٤٠ر١

الباب الرابع: التصرف في الأصول غير المالية ١٤٣٠٠٠ر٣٥٩ر١

الباب الخامس: التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم ٩١٠٠٠ر٢٧٠ر٢٢٥ر١

مادة (٢): تقدر جملة الاستخدامات العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ وقدره (

٣١٢٠٠٠٠٠٠٠٠ر٦٨١٣٧٠ر١) ريال فقط/ واحد تريليون وتسعمائة وثلاثة وستون مليار

وتسعمائة وخمسة وتسعون مليون وأربعمائة وثمانية وستون ألف ريال لا غير، وذلك كما

يلي:

الإجمالي العام: ٣١٢٠٠٠٠٠٠٠٠ر٦٨١٣٧٠ر١

الباب الأول: أجور وتعويضات العاملين ٥٦٧٠٠٠ر٨٠٠ر٨٤٠ر١

الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات ٠٠٠ر٨٧٠ر٠٨٢ر٣١٤

الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية ٠٠٠ر٩٩٥ر٨٠٦ر٥٢٣

نفقات غير ميبوبة ٠٠٠ر٧٦٤ر٢٠٣ر٢٩

الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية : ٠٠٠ر٢٧ر٤٧٩٧ر٤٠٨

الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم ٠٠٠ر٥٦٧ر٣٠٣ر١٢٠

مادة(٣): يقدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ

٠٠٠ر٥٦ر١٨٢٧ر٢٦٤ر٤ ريال فقط / أربعمائة وستة وعشرون مليار وثمانمائة وسبعة

وعشرون مليون ومائة وستة وخمسون ألف ريال لا غير.

مادة(٤): تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجدول الموازنة العامة للدولة جزءا مكملًا

لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها.

مادة(٥): تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرّة والصرف من الاعتمادات

بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته بالقانون رقم

(٥٠) لسنة ١٩٩٩م وقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م والقوانين والأنظمة

واللوائح النافذة.

مادة(٦): يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكام

القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٩م وقانون

السلطة المحلية رقم(٤) لسنة ٢٠٠٠م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة(٧): تفوض الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لخفض النفقات بما يتلاءم مع تدفق الموارد

في حالة استمرار تراجع أسعار النفط الخام عن المقدر بالموازنة بما يحافظ على العجز عند

الحدود الآمنة.

مادة(٨) يعمل بهذا القانون من أول يناير ٢٠٠٩م وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ ٥ ذي الحجة ١٤٢٩ هـ

الموافق ٣ ديسمبر ٢٠٠٨م

على عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

البيان التقديرات

الباب الرابع- مشروعات قيد التنفيذ ١٦٤٧٠٥٩٥٥٠٠٠ ريال.
الباب الخامس - التحويلات الرأسمالية ٠٠٠ ر٨٥٤٠٩٤٨٠٠٠ ريال.
إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية ٠٠٠ ر٨٠٩٠٠٠ ر٨٠٠٠ ر٤٢٢ ريال.
إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية ٠٠٠ ر٣٤٠٠٠ ر١٣٤٠٠٠ ر٦٦١ ر٦٩٧ ر٣٦٩٧ ريال
*الموارد الجارية:

البيان التقديرات

الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري ٠٠٠ ر٢٤٤٠٠ ر٢٤٤٥٠ ر٢٤٤٥٠ ريال.
الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة ٠٠٠ ر٣٧٠٠٠ ر٥٣٧٠٠٠ ر٧٤٢٤٠٠٠ ريال.
الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية ٠٠٠ ر٩٥٩٠٠٠ ر٧٧٩٥٩٠٠٠ ر١٦٠٠٠٠٠ ريال.
الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية ٠٠٠ ر٣٨٠٠٠ ر١٦٠٠٠ ر٦٧٤٠٠٠ ريال.
جملة الموارد الجارية ٠٠٠ ر٢٧٨٠٠٠ ر٤٦٠٠٠ ر٢٧١٠٠٠ ر٣٠٠٠٠٠ ريال.
عجز النشاط الجاري ٠٠٠ ر٤٧٠٠٠ ر٣١٤٠٠٠ ر٣٠٠٠٠٠ ريال.
إجمالي عام الموارد الجارية ٠٠٠ ر٣٢٥٠٠٠ ر٣٢٥٠٠٠ ر٣٢٧٤٠٠٠ ريال.
*الموارد الرأسمالية:

البيان التقديرات

الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية ٠٠٠ ر٢٧٠٠٠ ر٢٧٠٠٠ ر١٧١٠٠٠٠ ريال.
الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية ٠٠٠ ر٣٩٠٠٠ ر١٧٥٠٠ ر٢٥١٠٠٠٠ ريال.
إجمالي عام الموارد الرأسمالية ٠٠٠ ر٨٠٩٠٠٠ ر٨٠٠٠ ر٤٢٢ ريال.
إجمالي عام الموارد الرأسمالية والجارية ٠٠٠ ر٣٤٠٠٠ ر١٣٤٠٠٠ ر٦٦١ ر٦٩٧ ر٣٦٩٧ ريال.
مادة (٢): أ - يقدر إجمالي إعمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ ١٣٠ مليار و ٨٥٠ مليون و ٦٥٣ ألف ريال لا غير.
ب - يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ ١٠ مليار و ٢١٤ مليون و ٢٢٢ ألف ريال لا غير، وتقدر حصة الحكومة في إجمالي هذا الفائض بمبلغ وقدره ٤ مليارات و ٣١٥ مليون و ٥٠٨ آلاف ريال فقط لا غير.

ج - يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ ٢٠ مليار و ٢٤٣ مليون و ٠٤٥ ألف ريال فقط لا غير منه مبلغ ١٩ مليار

و ٩٨٩ مليون و ٩٥٥ ألف ريال فقط لا غير عجزاً معاناً.

د - تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ ٢٥ مليار و ٣٥٥ مليون و ٧٨٨ ألف ريال فقط لا غير للقطاع الخدمي وذلك كما يلي:

الاستخدامات الجارية:

البيان التقديرات

الباب الأول: المرتبات والأجور ٢٢٩٨٩٩٧٠٠٠٠ر

الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج ٣١٣٤٣٨٥٧٠٠٠ر

الباب الثالث: المصروفات التحويلية والمخصصة ٩٠٠٢٠٦١٠٠٠ر

جملة الاستخدامات الجارية ٦٣٣٣٥٨٨٨٠٠٠ر

فائض النشاط الجاري ١٠٢١٤٢٢٢٠٠٠ر

إجمالي عام الاستخدامات الجارية ٧٣٣٥٠٠١١٠٠٠ر

الاستخدامات الرأسمالية:

البيان التقديرات

الباب الرابع: مشروعات قيد التنفيذ ٥٣٣٧٩٤٢٩٠٠٠ر

الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية ٣٩٢١١٤٠٠٠ر

إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية ٥٧٣٠٠٥٤٣٠٠٠ر

إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية ١٣٠٨٥٠٦٥٣٠٠٠ر

الموارد الجارية:

البيان التقديرات

الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري ٥٠٦٥٥٣٥٩٠٠٠ر

الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة ٨٣٩٤٧٤٠٠٠ر

الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية (٠)

الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية ١٨١٢٢٣٢٠٠٠ر

جملة الموارد الجارية ٥٣٣٠٧٠٦٥٠٠٠ر

عجز النشاط الجاري ٢٠٢٤٣٠٤٥٠٠٠ر

إجمالي عام الموارد الجارية ٧٣٣٥٠٠١١٠٠٠ر

الموارد الرأسمالية:

البيان التقديرات

الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية ٥٤٩٩٧٦٩١٠٠٠

الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية ٢٣٠٢٨٥٢٠٠٠

إجمالي عام الموارد الرأسمالية ٥٧٣٠٠٠٥٤٣٠٠٠

إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية ١٣٠٨٥٠٠٦٥٣٠٠٠

مادة (٣): أ - يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع المختلط لكل من الاستخدامات

والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ ١٤٩ مليار و ٨١٨ مليون و ٢٤

ألف ريال لا غير.

ب - يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع المختلط للسنة المالية ٢٠٠٩م بمبلغ

١٣ مليار و ٤٨٧ مليون و ٩٦١ ألف ريال لا غير وتقدر حصة الحكومة في إجمالي هذا

الفائض بمبلغ مليارين و ١٧٢ مليون و ٤٤٧ ألف ريال لا غير وذلك كما يلي:

الاستخدامات الجارية:

البيان التقديرات

الباب الأول: المرتبات والأجور ٩٨١٦٢٦٤٠٠٠

الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج ٥٩٤١٨٥٩٧٠٠٠

الباب الثالث: المصروفات التحويلية المخصصة ٣٥٧٣٤٣٠٨٠٠٠

جملة الاستخدامات الجارية ١٠٤٩٦٩١٦٦٠٠٠

فائض النشاط الجاري ١٣٤٨٧٩٦١٠٠٠

إجمالي عام الاستخدامات الجارية ١١٨٤٥٧١٣٠٠٠

الاستخدامات الرأسمالية:

البيان التقديرات

الباب الرابع: مشروعات قيد التنفيذ ٣٣٧٨٠٠٠٠

الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية ٢٧٩٨٢٨٩٤٠٠٠

إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية ٣١٣٦٠٨٩٤٠٠٠

إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية (١٤٩٨١٨٠٢٤٠٠٠)

الموارد الجارية:

البيان التقديرات

الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري ١٠٣٧٠٥١٣٠٠٠

الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة ٢٢٦٢٠٠٠٠

الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية ٤٥٠٠٠٠٠

الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية ١٢ر٠٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠

جملة الموارد الجارية ١١٨ر٤٥٧ر١٣٠ر٠٠٠

عجز النشاط الجاري (٠)

إجمالي عام الموارد الجارية ١١٨ر٤٥٧ر١٣٠ر٠٠٠

الموارد الرأسمالية:

البيان التقديرات

الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية ٦ر٥٣١ر٠٧٤ر٠٠٠

الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية ٢٤ر٨٢٩ر٨٢٠ر٠٠٠

إجمالي عام الموارد الرأسمالية ٣١ر٣٦٠ر٨٩٤ر٠٠٠

إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية ١٤٩ر٨١٨ر٠٢٤ر٠٠٠

مادة (٤): تعتبر التأثيرات الخاصة المدرجة بموازنة هذا القطاع جزءاً مكملاً لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها.

مادة (٥): تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة (٦): يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته وقانون المؤسسات رقم (٣٥) لسنة ١٩٩١م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة.

مادة (٧): تفوض الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لخفض النفقات بما يتلاءم مع تدفق الموارد في حالة استمرار تراجع أسعار النفط الخام عن المقدر بالموازنة بما يحافظ على العجز عند الحدود الآمنة.

مادة (٨): يعمل بهذا القانون من أول يناير ٢٠٠٩م وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ ٥ ذي الحجة ١٤٢٩هـ

الموافق ٣ ديسمبر ٢٠٠٨

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية